



التحكيم في المنازعات الرياضية

(التجارب العربية والتطلعات المستقبلية)



الثلاثاء 5 نوفمبر 2024م

التحكيم في المنازعات الرياضية

(التجارب العربية والتطلعات المستقبلية)



إشكاليات العقود الرياضية وآليات حل النزاعات المتعلقة بها

د. درصاف عرفاوي

مديرة برنامج ماجستير القانون الرياضي بالجامعة

الأمريكية بالإمارات العربية المتحدة



المقدمة

إن التطرق إلى مسألة إشكاليات العقود الرياضية وآليات حل النزاعات المتعلقة بها تستوجب التعرض إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- المحور الأول: ماهية العقود الرياضية
- المحور الثاني: الإشكاليات التي تطرحها العقود الرياضية
- المحور الثالث: آليات فض المنازعات المتعلقة بالعقود

الرياضية



المحور الأول: ما هية العقود الرياضية

فيما يتعلق بتحديد ماهية العقود الرياضية يجب أولا بيان تعريف هذه العقود من ثمة إبراز أهم أصنافها ثانيا.

أولا : تعريف العقود الرياضية

في البداية لا يفوتنا أن نشير أن الرياضة لم تعد مجرد نشاطا للتسلية أو لتحقيق المتعة البدنية أو الفكرية، بل أصبحت ظاهرة إنسانية واقتصادية تشارك فيها الشعوب والدول والمؤسسات التجارية لتنافس بذلك شركات إنتاج البضائع والخدمات ولتصبح من أهم موارد جلب الأموال، وأدى هذا التطور للقطاع الرياضي خاصة من الناحية الاقتصادية إلى تنامي ظاهرة الاستثمار في المجال الرياضي الذي أصبح مصدرا لتحقيق الربح والثورة، وكنتيجة لذلك برز ما يعرف بالعقود الرياضية التي لم يوجد لها تعريف تشريعي واضح وصريح.



المحور الأول: ما هية العقود الرياضية

وحتى الفقهاء اختلفوا في تعريف هذا النوع من العقود كل حسب منظوره الخاص نظرًا لخصوصيتها وخصوصية المجال الذي نشأت فيه، وبصفة عامة يمكن تعريف العقود الرياضية بأنها:

اتفاق بين شخصين أو أكثر لهم صفة رياضية ويكون موضوع هذه العقود اما ممارسة النشاط الرياضي بصفة محترفة أو تسيير أو تنظيم أو دعم النشاط الرياضي تحت رقابة وإشراف هيكل رياضية وفقا لقواعد القانون الرياضي.

ومن خلال التعريف المقدم نستنج أن تعريف العقود الرياضية يبني على معيارين اثنين وهذا المعيار الموضوعي والمعيار الشخصي.



المعيار الموضوعي في تعريف العقود الرياضية

- يعتبر العقد رياضي وفقاً لهذا المعيار إذا كان محله أو موضوعه نشاطاً رياضياً، كأن يكون محله ممارسة نشاط رياضي، أو كان العقد يهدف إلى تنظيم أو إدارة نشاط رياضي معين كما هو الحال بالنسبة للأندية والجمعيات والشركات الرياضية وكذلك الاتحادات والمنظمات واللجان الرياضية ذات الطابع المحلي أو الطابع الدولي، ويضاف إلى ذلك هيئات الإذاعة والتلفزيون والقنوات المتخصصة في نقل وبث الأحداث والمصنفات الرياضية.



المعيار الشخصي في تعريف العقود الرياضية

- يقصد بهذا المعيار هو اعتبار العقد رياضي بناءً على شخصية من قام بإبرامه، وهذا يعني أن العقد يعتبر رياضياً إذا أبرمه شخص له صفة رياضية سواء كان هذا الشخص شخص طبيعي كالرياضي أو المدرب أو شخص اعتباري كالشركات والأندية والجمعيات، غير أنه ما يمكن ملاحظته هو أن الصفة الرياضية المستوجبة في شخص مبرم العقد الرياضي يكفي أن تكون فقط في أحد الأطراف المتعاقدة.



ثانيًا: أصناف العقود الرياضية

في هذا الإطار تجدر الإشارة أنه لا يوجد معيار واضح في تصنيف العقود الرياضية غير أنه سنعتمد في تقسيمنا لهذه العقود على موضوعها أو طبيعتها بحيث يمكن تقسيم العقود الرياضية إلى صنفين وهما؛
العقود الرياضية الموجهة للأشخاص والعقود التجارية الرياضية.

-العقود الرياضية الموجهة للأشخاص: هذا الصنف من العقود مرتبط بأشخاص لهم صفة رياضية كالرياضي أو المدرب وأهم هذه العقود عقد الاحتراف الرياضي ومنها عقد اللاعب وعقد المدرب، عقود إنتقال اللاعبين، عقود الاعارة.
-العقود التجارية الرياضية: تُعرف العقود التجارية الرياضية بأنها الاتفاقيات التي تُبرم بين الأطراف في مجال الرياضة بهدف تحقيق مكاسب مالية أو تجارية.



ثانيًا: أصناف العقود الرياضية

تعتبر العقود التجارية في مجال الرياضة ذات أهمية كبيرة، حيث تسهم في تحقيق الاستقرار المالي للأندية الرياضية واللاعبين، كما تقوم بتوفير الدعم المالي الضروري لتطوير البنية التحتية وتحسين المستوى الرياضي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم العقود التجارية في زيادة شعبية الرياضة وجذب المزيد من الجماهير والرعاة. ومن الجدير بالذكر أنها تلعب دوراً كبيراً في دفع عجلة الاقتصاد الرياضي وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، ومن أبرز أنواع هذه العقود نجد:

عقود تنظيم الفعاليات:

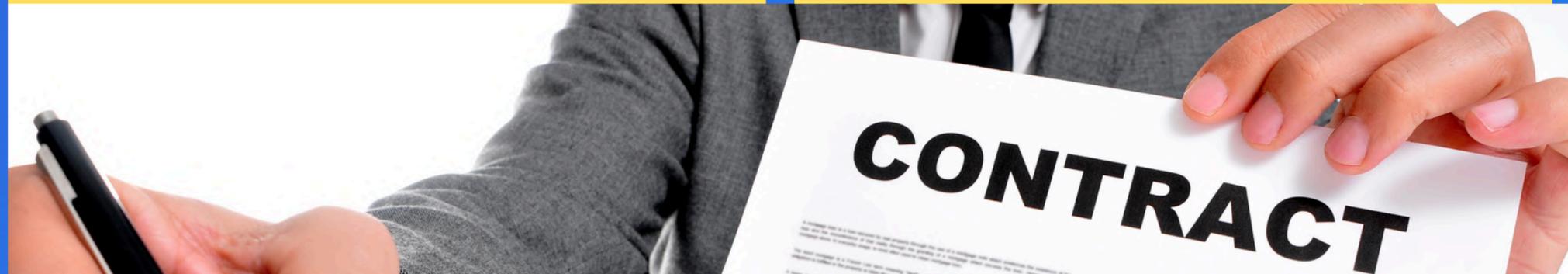
تشمل الشروط التي تنظم تنظيم البطولات والفعاليات الرياضية.

عقود البث التلفزيوني:

تُحدد شروط نقل المباريات، والحقوق المالية المتعلقة بذلك.

عقود الرعاية:

تُنظم العلاقات بين الأندية والشركات الراعية، حيث تتضمن شروط الرعاية، مثل حقوق التسويق والإعلان.



المحور الثاني: الإشكاليات التي تطرحها العقود الرياضية

تطرح العقود التجارية عند تنفيذها على إختلاف أنواعها جملة من الاشكالات ناتجة خاصة عن عدم إحترام اللتزامات التعاقدية والمالية، هذه الاشكالات تتطور في غالب الاحيان وتصبح نزاعات رياضية، وقبل تحديد هذه الاشكالات أو بالاحرى هذه النزاعات يجب أولاً تحديد المقصود بالنزاعات الرياضية.

تيمكن تعريف المنازعات أو النزاعات الرياضية بأنها مختلف الخلافات والنزاعات المتعلقة بالقوانين والأنظمة الرياضية والتي تنشأ بين الأطراف المختلفة في النشاط الرياضي. تشمل هذه المنازعات أمور مختلفة كالاختلاف في تفسير القوانين الرياضية أو العقوبات المفروضة على لاعبين أو فرق رياضي وكذلك العقود الرياضية بمختلف أنواعها،



المحور الثاني: الإشكاليات التي تطرحها العقود الرياضية

وقد عرفتها المادة الأولى من قانون انشاء مركز الامارات للتحكيم الرياضي لسنة (2016) بأنها أي نزاع أو خلاف ناشئ عن نشاط رياضي وهي كذلك كل خصومة في علاقة قانونية رياضية وبصفة عامة يمكن تعريفه بأنها كل خلاف أو نزاع أو خصومة ذات طابع رياضي.

ولقد نصت الفقرة الأولى من الفصل 53 من القانون الأساسي المتعلق بالهيكل الرياضية التونسي أنه " يعتبر نزاعا رياضيا على معنى هذا القانون، كل نزاع ناشئ عن تنظيم أو سير أو ممارسة الأنشطة الرياضية والذي يكون فيها الهيكل الرياضية طرفا فيها الهيكل الرياضية أو منظورها ".

ومن خلال هذا التعريف يطرح التساؤل ماهي أنواع النزاعات الرياضية ومادى إمكانية تكييف الاشكاليات التي تطرحها العقود الرياضية من ضمن أنواع هذه النزاعات؟



أنواع المنازعات الرياضية:

ما يمكن ملاحظته أن منازعات العقود الرياضية هي جزء لا يتجزأ من المنازعات الرياضية بصفة عامة وهي تخضع لنفس التقسيم وليس لها خصوصية مقارنة ببقية المنازعات الرياضية إذ ان المبدأ العام في تصنيف المنازعات الرياضية على إختلاف موضوعها هي أنها إما نزاعات تأديبية أو نزاعات تجارية كما تم توضيحه.

نزاعات ذات صبغة تأديبية

النزاعات التأديبية الرياضية هي القضايا التي تنشأ نتيجة لانتهاكات القواعد أو اللوائح المتعلقة بالسلوك الرياضي، ويمكن أن تشمل هذه النزاعات ما يلي:

الانتهاكات السلوكية: مثل السلوك غير الرياضي، الشغب، أو الإساءة إلى المنافسين أو الحكام.

استخدام المنشطات: الحالات التي يُكتشف فيها استخدام الرياضيين لمواد محظورة.

المخالفات الإدارية: مثل التلاعب في نتائج المباريات أو خرق لوائح الانتقالات.

أغلب هذه النزاعات مرتبطة بعقود إحتراف اللاعبين أو المدربين وكذلك الطاقم الرياضي الإداري والمعاون.

DISCIPLINARY

أنواع المنازعات الرياضية:

نزاعات ذات صبغة تجارية

النزاعات الرياضية التجارية هي النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المعنية بالجانب التجاري للرياضة وخاصة المرتبط بالعقود التجارية الرياضية وغالبا ما تكون ناتجة عن عدم الوفاء بالتزامات مالية أو الاخلال بشروط جوهرية في مثل هذه العقود سواء كانت من قبل هياكل رياضية أو حتى رياضيين، مثل الأندية، اللاعبين، الوكلاء، والاتحادات، في إطار النزاعات المتعلقة بالتسويق والرعاية الرياضية وكذلك حماية حقوق الملكية الفكرية الرياضية كحقوق البث وحقوق الرياضي في الصورة وكذلك الاخلال بعقود تنظيم التظاهرات الرياضية.



المحور الثالث: آليات فض منازعات العقود الرياضية

الوسيلة الأساسية في فض المنازعات الرياضية

يعتبر التحكيم الرياضي الوسيلة الأساسية لفض النزاعات الرياضية هو إجراء يتم في إطاره حل النزاعات الرياضية بين الأطراف الرياضية المختلفة، ويعتمد على قرارات مستقلة ونزيهة من قبل المحكمين واللجان التحكيمية المعنية. ويتميز التحكيم الرياضي بالمرونة وسرعة اتخاذ القرارات.



المحور الثالث: آليات فض منازعات العقود الرياضية

الوسائل البديلة في فض المنازعات الرياضية

يعتبر التفاوض والوساطة من أبرز الآليات البديلة الهامة للتحكيم الرياضي في حل المنازعات الرياضية، حيث تسعى هاتين الوسيلتين إلى التوصل إلى حلول يتفق عليها الطرفان المتنازعان بشكل طوعي. ويتطلب التفاوض القدرة على التواصل الفعال والتفاهم المتبادل، ويمكن أن يشمل مراحل متعددة للتفاوض وصولاً إلى اتفاق مقبول لكلا الأطراف. بينما تعتمد الوساطة على وجود طرف ثالث محايد يساعد على التوصل إلى حل وسط يرضي الجميع. وتعتبر هاتان الآليتان وسيلتان فعالتان لمنع تفاقم الخلافات في المجال الرياضي وكذلك تخفيف العبء على مراكز التحكيم التي تشهد مؤخراً ارتفاع ملحوظ في النزاعات الرياضية، وتهدف الوسيلتين إلى الحفاظ على الروح الرياضية والعدالة في التعامل مع المنازعات.



المحور الثالث: آليات فض منازعات العقود الرياضية

دور الهيكل الرياضية في فض المنازعات الرياضية

تلعب بعض الهيكل الرياضية دورًا مهمًا في فض المنازعات الرياضية من خلال لجان فض المنازعات ولجان الانضباط الموجودة داخل هذه الهيكل وعلى رأسها الاتحادات الرياضية ووكالات مكافحة المنشطات.



هياكل فض منازعات العقود الرياضية

الهياكل الدولية الرياضية هي هيئة مستقلة تهدف إلى حل النزاعات

- **محكمة التحكيم الرياضية:** محكمة التحكيم المتعلقة بالرياضة. تأسست في عام 1984 وتعتبر **الهيئة العليا للتحكيم الرياضي** على مستوى العالم، ومقرها في لوزان بسويسرا وتساهم في تعزيز العدالة والنزاهة في المجال الرياضي، وتساعد على ضمان أن القضايا تُحل بطريقة سريعة وفعّالة.
- **الاتحاد الدولي لكرة القدم:** ويطلق عليه مختصر الفيفا وهو الهيئة المسؤولة عن تنظيم كرة القدم على مستوى العالم. تأسس في 21 ماي 1904 ومقره في زيورخ، سويسرا. يتخذ الفيفا قرارات بشأن المنازعات المتعلقة بالانتقالات، العقوبات، والشكاوى المقدمة من الأندية واللاعبين، ويمتلك لجائاً خاصة مثل اللجنة التأديبية ولجنة الاستئناف، التي تتعامل مع المنازعات والانتهاكات للقوانين.
- **الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات:** الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات WADA هي منظمة مستقلة تأسست في عام 1999 بهدف مكافحة استخدام المنشطات في الرياضة. يقع مقرها في مونتريال، كندا. تملك السلطة لفرض عقوبات على الرياضيين والفرق الذين ينتهكون قوانين مكافحة المنشطات

هياكل فض منازعات العقود الرياضية

الهياكل الوطنية

الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي(تونس): هي مؤسسة مستقلة تأسست سنة 2010 مقرها تونس العاصمة تهدف إلى فض المنازعات الرياضية وتحقيق العدالة في المجال الرياضي. تأسست بموجب قانون خاص، وتعمل بالتعاون مع الهيئات الرياضية المحلية والدولية.

مركز الامارات للتحكيم الرياضي: هو مؤسسة مستقلة تأسست في عام 2014 بهدف تعزيز ثقافة التحكيم الرياضي وحل المنازعات المتعلقة بالرياضة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ميزة هذا المركز هو أنه محكمة رياضية وهو جهة قضائية رياضية لانه تم إنشاؤه بموجب قانون إتحادي.

الجامعة التونسية لكرة القدم والاتحاد الإماراتي لكرة القدم: هما جهاتان تمثلان الاتحاد الدولي لكرة القدم ولهم دور بارز في فض المنازعات الرياضية الناتجة عن ممارسة كرة القدم وخاصة تلك التأديبية والنزاعات الناتجة عن مخالفة قواعد اللعب على الصعيد الوطني.

الوكالة التونسية والوكالة الاماراتية لمكافحة المنشطات: دورهما يظهر في كونها يعملان على تعزيز ثقافة اللعب النظيف وتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة المنشطات وخاصة توقيع العقوبات على المخالفين على المستوى الوطني.

الختامة

في ختام هذا العرض لا يسعنا الا أن نقر بأن العقود الرياضية لها قيمة كبيرة في المجال الرياضي تظهر في عدة جوانب منها:

- **القيمة المالية:** تمثل جزءًا كبيرًا من ميزانيات الأندية والاتحادات. يمكن أن تصل قيمة العقود إلى ملايين الدولارات، مما يؤثر على الوضع المالي للأندية.
 - **القيمة التجارية:** تشمل هذه القيمة التجارية حقوق الصورة والإعلانات، والتي يمكن أن تزيد من الإيرادات بشكل كبير. كما أنها تشجع تعاقد اللاعبين النجوم مع شركات الرعاية الكبيرة، مما يزيد من قيمة العلامة التجارية للنادي والرياضي.
 - **القيمة الرياضية:** حيث يؤثر وجود لاعبين موهوبين في الفرق على الأداء العام، مما يساهم في تحقيق البطولات والألقاب.
 - **القيمة التنافسية:** باعتبار أن تعاقد الأندية مع لاعبين ذوي مهارات عالية يعزز من فرصها في المنافسة على الألقاب.
- وأمام هذه الأهمية يجب توفير أرضية قانونية ملائمة قادرة على تنظيم هذا الصنف من العقود بداية من تكوينها وصولاً إلى فض المنازعات الناشئة عنها.



Thank You عافان
بامساؤي